جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية قسنطينة – الجزائر
EISSN: 2588-2384،ISSN: 1112-4377
المجلد: 29 العدد 03 السنة 2025
مجلة المعيار
EL MIEYAR

الإعلام الرّقمي والمشاركة السّياسية

Digital Media and Political Participation

بقدي مصطفى[1]
mostafa.bakdi@univ-tlemcen.dz

بن تامي رضا[2]
maussboas@yahoo.fr

تاريخ الاستلام: 2025/01/31 تاريخ النشر: 2025/06/01
Received: 31/01/2025 published: 01/06/2025

ملخص المقال :

تعالج هذه الدراسة إشكالية المشاركة السياسية في ظل الإعلام الرقمي، حيث تهدف إلى تسليط الضوء على واقع المشاركة السياسية في خضم المستجدات الإعلامية الجديدة ، وقد خلصت الدراسة إلى أن الإعلام الرقمي يساهم في نقل الحقائق ويدعم حرية التعبير وإبداء الرأي كما انه يرفع من درجة التمكين السياسي لأنه يتيح مجال أكبر للمشاركة السياسية يمتد إلى الفضاء الرقمي، فضلا عن أنه قد غير في أنماط الممارسة السياسية من خلال استحداث طرق عصرية ساهمت بشكل ملحوظ في دعم الديمقراطية.

كلمات مفتاحية: الإعلام الرقمي، المشاركة السياسية، الديمقراطية، الديمقراطية الإلكترونية.

Abstract:

This study addresses the issue of political participation in the context of digital media, aiming to shed light on the reality of political engagement amid new media developments. The study concluded that digital media contributes to conveying facts, supports freedom of expression and the articulation of opinions, and enhances the degree of political empowerment by providing a broader space for political participation that extends into the digital sphere. Moreover, it has altered the patterns of political practice by introducing modern methods that have significantly contributed to supporting democracy.

Keywords: Digital media; political participation; democracy; e-democracy.

1 طالب دكتوراه، مخبر المؤسسة الصناعية والمجتمع في الجزائر جامعة تلمسان (الجزائر).
2 – جامعة تلمسان (الجزائر).

مقدمة:

صاحبت ثورة المعلومات والتطور التكنلوجي تحولات جذرية هائلة في ميدان الإعلام والاتصال، حيث عرف هذا المجال نقلة نوعية تمثلت في ظهور أشكال جديدة في طرق وأساليب التواصل وتغيرت أنماط استهلاك وتداول المعلومات، و من أبرز مخرجات هذه الثورة الإعلام الرقمي والذي أصبح يلقى إقبالا واسعا ويحظى بقاعدة جماهيرية كبيرة جعلته يتفوق على الإعلام التقليدي.

أحدث الإعلام الرقمي تغيرات في النسيج الاجتماعي والعلاقات الإنسانية وامتد تأثيره ليمس كافة المجالات والميادين وفي مقدمتها الساحة السياسية التي كان تأثيره عليها جليا حيث أصبحت المعلومات والأخبار السياسية تنشر وتتناقل عبر الوسائط الإعلامية الحديثة و أصبحت مواقع التواصل منابر إعلامية تجمع كل الشرائح الاجتماعية للنقاش والتحاور حول المواضيع السياسية التي تخصهم كما أصبح صناع القرار والقادة السياسيون طرفا في الحوار السياسي الدائر داخل هذه المنتديات الفضائية وكذلك الحال مع الأحزاب السياسية ومؤسسات المجتمع المدني وغيرها من التنظيمات السياسية التي اتخذت من الوسائط الإعلامية الحديثة همزة وصل مع جماهيرها.

في ظل هذه التحولات أصبح الإعلام الرقمي أقرب ما يكون لمعترك سياسي يضم كافة الأطراف الفاعلة في الحقل السياسي بما فيها الجماهير، ومما لا شك فيه فإن توسع دائرة الحوار السياسي ودخول الجماهير في هذه المعادلة يفتح آفاقا جديدة للمشاركة السياسية و التي تعتبر الدعامة الأولى للديمقراطية.

نهدف من خلال هذه الدراسة إلى تسليط الضوء على واقع المشاركة السياسية في ضل المتغيرات الجديدة التي فرضها الإعلام الرقمي من خلال التركيز على الأطر الجديدة للممارسة السياسية في الفضاء الرقمي.

ولمعالجة الموضوع اتبعنا المنهج الوصفي التحليلي لما تقتضيه متطلبات هذا البحث من وصف للعلاقة القائمة بين الإعلام الرقمي والمشاركة السياسية ومن ثم تحليل طبيعة هذه العلاقة.

واستنادا إلى ما سبق فإن دراستنا تنطلق من التساؤل الرئيسي التالي : ما هو واقع المشاركة السياسية في ظل التحولات الرقمية الراهنة ؟

للإجابة على هذه الإشكالية تم تقسيم هذه الدراسة إلى ثلاث محاور

-المحور الأول يتطرق إلى الإعلام الرقمي والمشاركة السياسية كمفاهيم أساسية للبحث

-المحور الثاني يتقصى آفاق التمكين السياسي التي يتيحها الفضاء الرقمي

-المحور الثالث يتطرق إلى مفهوم الديمقراطية الإلكترونية كآلية جديدة للمشاركة السياسية.

مدخل مفاهيمي

2-1 الإعلام الرقمي:

مع حلول عصر الثورة الرقمية الذي نشهده اليوم فإن حياة الإنسان المعاصر صارت أسهل في الوصول إلى المعلومات وذلك بفضل التطور الهائل في مجال الإعلام والاتصال والذي كان ثمرة هذه الثورة الرقمية وظهر ما يعرف بالإعلام الرقمي الذي تربع على عرش الساحة الإعلامية، وقد اختلفت مسمياته من إعلام إلكتروني لأنه يعتمد وسائل إلكترونية إلى إعلام جديد لحداثة عهده إلى إعلام تفاعلي وتشاركي ومسميات أخرى، وانطلاقا من هذا التباين حول المسمى فإنه لا غرابة في عدم وجود تعريف ثابت حول هذا المولود الإعلامي الجديد حيث اختلف الباحثون والمختصون في إيجاد تعريف شامل يلقى الإجماع.

2-1-1 تعريف الإعلام الرقمي:

يعرفه قاموس التكنلوجيا الرفيعة(high-tech dictionary) بشكل مختصر بأنه اندماج الكمبيوتر وشبكات الكمبيوتر والوسائط المتعددة (صادق، 2008، صفحة 31)، وبحسب "ليستر" هو مجموعة تكنولوجيات الاتصال التي تولدت من التزاوج بين الكمبيوتر و الوسائل التقليدية للإعلام والطباعة والتصوير الفتوغرافي والصوت والفيديو، وعليه هو العملية الاتصالية الناتجة عن اندماج ثلاث عناصر هي الكمبيوتر، الشبكات، والوسائل المتعددة (مقدم، 2019، صفحة 85).

ويتم تعريفه بأنه مرحلة متقدمة تختلف عن الإعلام التقليدي من خلال طريقة بث المعلومات والتي تم إعدادها بقوالب مختلفة و وسائط متعددة بالاعتماد على الكمبيوتر كآلية أساسية في عملية إنتاج المعلومات بالإضافة إلى خاصية التفاعلية التي ينفرد بها، فهو نموذج متطور للوسائل الإعلامية الحديثة التي تستخدم شبكة الأنترنت كما يتميز بالسرعة وتنوع تطبيقاته ووسائل عرضه من وسائل تواصل اجتماعي ،مواقع إلكترونية، مدونات..وغيرها. (خيري، 2018، صفحة 381).

ويتم تداوله باسم الإعلام البديل في إشارة إلى بداية عهد جديد للإعلام ولفصله عن الإعلام التقليدي فالإعلام الرقمي بوصفه بالبديل يمثل استقلال عن المسيطر ليس الغربي فحسب وإنما المحلي كذلك، وبتعبير آخر تعتبر هذه الرؤية أن الإعلام الجديد هو إعلام يتجاوز سيطرة المؤسسة الإعلامية التقليدية المحكومة بالكثير من الهيمنة السياسية أو الاقتصادية لتستثمر التطور التقني الراهن لصالح إعلام متحرر يعبر عن الأفراد والجماعات الصغيرة المهمشة (محمد، 2009، صفحة 12).

ويدعى بالجديد لأنه يعتمد طرقا جديدة في الاتصال في البيئة الرقمية بما يسمح للمجموعات الأصغر من الناس بإمكانية الالتقاء والتجمع على الأنترنت وتبادل المعلومات، وهي بيئة تسمح للأفراد والمجموعات إيصال أصواتهم وأصوات مجتمعاتهم إلى العالم أجمع (كيحل، 2012/2011، صفحة 08).

من جملة التعريفات السابقة يمكن القول أن الإعلام الرقمي هو مصطلح يرمز إلى محتوى إعلامي يتم إنتاجه وتوزيعه باستعمال التقنيات الرقمية الحديثة، حيث تعمل هذه الأخيرة على نقل وتبادل المعلومات والآراء بين الأفراد والمجتمعات ويستخدمه الأفراد إما للاطلاع على المحتويات الإعلامية أو لغرض التواصل مع الآخرين، و يعتمد أساسا على شبكة الأنترنت و الأجهزة الإلكترونية ويتميز عن الإعلام التقليدي بمجموعة من الخصائص أبرزها التفاعلية وسرعة وصول المعلومات.

2-1-2 السياق التاريخي لظهور الإعلام الرقمي :

إن أولى بدايات الإعلام الرقمي ترتبط بظهور الأنترنت حيث شكل ظهور الشبكة العنكبوتية طفرة في مجال الإعلام والاتصال واقتصرت هذه المرحلة على استعمال التواصل النصي حيث كان محتواها فقيرا وكان الاتصال أحادي الإتجاه، ثم تلتها المرحلة الثانية بظهور المدونات الإلكترونية التي وسعت من هامش الحريات وإتخذها المستخدمون فضاء للتعبير عن أفكارهم، ومن ثم مواقع التواصل الاجتماعي مثل فيسبوك وتويتر والتي غيرت أنماط التواصل بين الأفراد وأعطت بعدا جديدا للعلاقات الاجتماعية بفضل خاصية التفاعلية التي كانت السمة البارزة التي ميزت الإعلام الجديد عن التقليدي، ثم تلتها مرحلة التكنلوجيا المحمولة في منتصف الألفية الثالثة والتي عرفت ظهور المحتوى المتنقل حيث شهدت هذه الفترة انتشارا واسعا للهواتف الذكية والألواح الإلكترونية وهو ما سمح للمتلقي بالوصول للمعلومات والأخبار في أي مكان وزمان، و شهدت نفس الفترة ظهور التطبيقات الإلكترونية والتي تعددت استخداماتها ما بين تطبيقات تريفيهية وتسويقية وخدماتية عكست التنوع الكبير في المحتوى الذي صاحب الإعلام الرقمي، وخلال هذه المرحلة زادت القاعدة الجماهيرية للإعلام الرقمي قابله تراجع استعمالية وسائل الاتصال التقليدية حيث عرفت الجرائد مثلا تناقص كبير في عدد المتصفحين واضطرت الكثير من الجرائد إلى إيقاف نشر أعدادها بسبب الخسائر المادية نتيجة العزوف عن اقتنائها.

وقد تنبأ الكاتب الفرنسي "برنارد بوليه" في كتابه "نهاية الصحف ومستقبل الإعلام" بأفول عهد الصحافة الورقية بسبب تعميم استخدام التكنلوجيا الرقمية و نفور الفئات الشابة من مطالعة الصحف وقد أقر رجال الأعمال في ذلك الوقت في سنة 2000 أنه من الصعب الاستثمار في قطاع اقتصادي مهدد بالانهيار فانخفاض التوزيع للصحف اليومية من 3.8 مليون صحيفة سنة 1974 إلى 1.9 مليون سنة 2007 في فرنسا بالنسبة للصحف المدفوعة كان مؤشرا واضحا على بداية اندثار عصر الجرائد الورقية فضلا عن ارتفاع تكلفة الإنتاج بسبب الارتفاع في أسعار المواد الأولية وتزايد تكاليف النقل والتوزيع (poulet, 2011, p. 25/26).

3-1-2 خصائص الإعلام الرقمي :

يتميز الإعلام الرقمي بمجموعة من المميزات والتي تستوجب التوقف عندها لإدراك الفروقات الجوهرية التي تميزه عن الإعلام التقليدي وأهمها خاصية التفاعلية وهي أبرز سماته على الإطلاق وقد أضفت هذه الميزة بعدا جديدا على معادلة الاتصال التقليدية وسمحت بمرور الرسالة في الاتجاهين فأضحى المستقبل مرسلا هو كذلك وهو مالم توفره وسائل الإعلام التقليدية التي كان فيها المتلقي يكتفي بدور المشاهد فقط وخاصية السرعة في نقل المعلومات مع التحديث المستمر، فضلا عن توسع مجال نطاقه بالإضافة إلى تنوع محتواه وتعدد وسائل استقباله و سهولة الولوج إليه، ناهيك عن توفره على ميزة الحفظ والرقمنة التي تتيح حفظ البيانات من التلف والضياع.

2-2 المشاركة السياسية:

يعد مفهوم المشاركة السياسية أحد المفاهيم التي لقيت اهتماما بالغا من قبل المفكرين في العلوم الاجتماعية والسياسية لما لها من أهمية بالغة في البناء الاجتماعي والسياسي وكذلك لتداخل هذا المفهوم مع العديد من المفاهيم في العلوم السياسية مثل مفهوم الديمقراطية، هذه الأخيرة التي لا يمكن الحديث عنها إلا في ضوء المشاركة السياسية.

2-2-1 تعريف المشاركة السياسية :

يعرفها "صامويل هنتغتون" بأنها ذلك النشاط السياسي الذي يقوم به المواطنون بقصد التأثير في عملية صنع القرار السياسي سواء كان هذا النشاط فرديا أو جماعيا، منظما أم عفويا، متواصلا أو منقطعا، سلميا أو عنيفا، شرعيا أم غير شرعي، فعالا أم غير فعال، إذا المشاركة السياسية تعتبر أحد أهم عوامل التنمية المستدامة ذات العلاقة المتلازمة بين المأسسة السياسية، كما أن الاستقرار السياسي يكون بإيجاد المؤسسات سياسية وأحزاب تعمل على تنظيم عملية المشاركة وتوسيع دائرتها (مبطوش، 2022، صفحة 83)

أما في علم الاجتماع فتعرف بأنها العملية التي يمكن من خلالها أن يقوم الفرد بدوره في الحياة السياسية لمجتمعه بقصد تحقيق أهداف التنمية الاجتماعية والاقتصادية، على أن تتاح الفرصة لكل مواطن بأن يسهم في صنع هذه الأهداف وتحديدها والتعريف على أفضل الوسائل لتحقيقها وعلى أن يكون اشتراك المواطنين في تلك الجهود على أساس الدافع الذاتي الذي يترجم شعور المواطنين بالمسؤولية الاجتماعية اتجاه مجتمعهم (العايب، 2013، صفحة 102).

2-2-2 أهمية المشاركة السياسية :

تعد المشاركة السياسية الدعامة الأولى للديمقراطية لأنها تكرس مبدأ المساواة والعدالة الاجتماعية من خلال إتاحة الفرصة أمام جميع الفئات دون تمييز للمساهمة في صنع القرارات، كما أنها تقوي لحمة التماسك و الترابط الاجتماعي للأفراد الذين يجمعهم مصير مشترك بالإضافة إلى أنها تقلص من مظاهر العنف و التطرف لأنها توفر قنوات للتعبير عن الرأي.

يمكن إيجاز أهمية المشاركة السياسية بكونها التعبير العملي عن العقد الاجتماعي الطوعي المتمثل في الوحدة الوطنية فجميع الممارسات و السلوكات التي تندرج ضمن نطاق المشاركة السياسية تسعى إلى إعادة إنتاج الوطنية بمفهومها الواسع الكلياني الذي يميز المواطنين عن الرعايا من خلال الحقوق المدنية التي يقرها العقد الاجتماعي ويصونها القانون الذي يعبر عن هذا العقد (العايب، 2013، صفحة 101).

2-2-3 أشكال المشاركة السياسية :

تتمظهر المشاركة السياسية في عدة أشكال لكن البحث في أنواعها يقتضي أولا النظر في النظام السائد في المجتمع، ذلك أن المشاركة السياسية في الدول الديمقراطية تختلف عنها في الأنظمة الاستبدادية، فالانتخاب مثلا الذي يعد أحد أكثر أشكال المشاركة السياسية شيوعا تتبناه الدول الديمقراطية والغير ديمقراطية على حد سواء وإن اختلفت دلالاته ودرجة تأثيره فهي في الأولى آلية للمفاضلة بين المترشحين بينما لا تعدو في الثانية أن تكون مجرد أداة للدعاية وكسب الشرعية بعيدا عن المصداقية، كذلك الاحتجاج في الدول الديمقراطية هو أحد أشكال المشاركة السياسية التي يكفلها القانون بينما في الأنظمة الغير ديمقراطية هو خروج عن القانون حيث يمنع التجمهر و يعاقب فاعلوه، وعليه يمكن القول إن النظام السائد هو من يحدد أشكال الفعل السياسي المشروع و هذه أبرز مظاهر المشاركة السياسية:

-الانتخاب ويشمل المشاركة في التصويت

-تقلد المناصب السياسية

-السعي لشغل منصب سياسي أو إداري
-العضوية في الأحزاب السياسية ومؤسسات المجتمع المدني
-المشاركة في الاجتماعات والتظاهرات السياسية
-التواصل مع المسؤولين السياسيين
-المشاركة الإلكترونية من خلال التفاعل مع المنشورات السياسية ومناقشتها عبر الأنترنت
-المتابعة المستمرة للأحداث والأخبار السياسية.

الإعلام الرقمي آلية للتمكين السياسي

إن المشاركة السياسية كسلوك اجتماعي تتأثر بمجموعة من العوامل والظروف التي تحيط بالفرد على جميع المستويات والتي من شأنها أن تزيد أو تقلص من فاعليته السياسية، إذ تشير الكثير من الدراسات أن هناك علاقة طردية بين ارتفاع المستوى المعيشي للأفراد ونسبة مشاركتهم وتمثيلهم في الحياة العامة (بلقاسم، 2021، صفحة 919) ، وفي خضم التحولات الرقمية المتسارعة فقد ظهر الإعلام الرقمي كمتغير جديد فارضا نفسه بقوة طرفا حقيقيا في هذه المعادلة، فبالرغم من أن الوظيفة الإخبارية هي الغاية التي جاءت من أجلها وسائل الإعلام إلا أن وظيفتها في التأثير على الحياة الاجتماعية والسياسية أصبحت واقعا ملموس حتى أصبحت تعرف "بالسلطة الرابعة" في سياق إبراز الدور المؤثر للظاهرة الإعلامية على الرأي العام.

1.3الإعلام الرقمي نحو التحرر من قيود وسائل الإعلام التقليدية:

أجمع علماء الاجتماع و السياسة على حتمية التأثير الفعلي لوسائل الاتصال الجماهيري التقليدية لكن أغلب دراساتهم كانت ذات طابع نقدي، فقد رأى "بيار بورديو" في كتابه "التلفزيون وآيات التلاعب بالعقول" أن وسائل الإعلام تعمد إلى تزييف الحقائق وأن التلفزيون هو مجرد أداة لخدمة الطبقة الحاكمة وتمرير رسائلها وهو بذلك يمارس عنفا رمزيا إتجاه العامة من الناس (فقيري، 2020، صفحة 62)كما أشار "والتر ليبمان" في كتابه "الرأي العام" إلى الدور الذي تقوم به وسائل الإعلام في التأثير على الرأي العام برسمها صورا بعيدة عن الحقيقة وما لهذه المغالطات من تأثير في أنماط السلوك (أوسامة، 2022، صفحة 403).

ومع تطور وسائل الإعلام تنامى دورها في التأثير على الرأي العام والذي فاق تأثير وسائل الإعلام التقليدية مستغلة الفضاء الحر الذي أعطاها هامشا أكبر للحرية وخلصها من قيود الإعلام الموجه والمحكوم بدرجة عالية من الهيمنة الإيديولوجية، فأصبحت المعلومات والأخبار السياسية تصل إلى المستخدم دون وساطة ودون تحيز لأي طرف حيث لعبت الإعلام الرقمي دورا كبيرا في الحد من التعتيم الإعلامي الذي مارسته سابقا وسائل الإعلام التقليدية التي كانت غالبا ما تتكتم على العديد من الحقائق وتكتفي بنشر ما يخدم الطبقة الحاكمة ويحسن صورتها أمام الرأي العام خدمة لمصالحها.

الحرية التي أضحى يعرفها الإعلام الرقمي أزالت إلى حد كبير ترسبات الصورة النمطية السلبية اتجاه وسائل الإعلام وأصبحت صحافة الأنترنت رمزا للمصداقية والموضوعية في الطرح الإعلامي وهو ما جعلها القبلة الأولى في تقصي الأحداث السياسية ومن خلالها أصبح الأفراد يبنون توجهاتهم ويؤسسون لمواقفهم السياسية على كافة الأصعدة وفوق هذا أصبح المستخدم له دور محوري في الحياة السياسية فبفضل خاصية التفاعلية التي يتيحها الإعلام الرقمي أصبح بإمكانه مناقشة المواضيع السياسية المطروحة بكل حرية بعيدا عن أي قيود أو ضوابط كما أصبح بوسعه أن ينشر ويبث أفكاره ومبادئه في إطار ما يصطلح عليه بصحافة المواطن لأن صانع

المادة الإعلامية اليوم لم يعد الصحفي المتخصص فقط وإنما أصبح بمقدور كل مستخدم أن يكون مدونا و صانعا للمحتوى وأضحى العالم الافتراضي مجالا للحرية والأصالة يبدي فيه المستخدم رأيه دون تدخل من أي طرف آخر من منطلق المساواة بين المتناقشين الذين تخلصوا من البعد المؤسساتي والقيود الاجتماعية (يوسفي، 2017، صفحة 50).

لقد كسرت الثورة الرقمية الحواجز الجغرافية وكذلك الحواجز البيروقراطية فميزة التفاعلية و فضلا عن تقريبها للمسافات من خلال جمع الأفراد للحوار وتبادل الأفكار حول المسائل السياسية فإنها أتاحت للمستخدم أن يتقاسم أفكاره مع القادة السياسيين و صناع القرار حيث أصبح بمقدور الفرد إيصال انشغالاته ومطالبه وتقديمه لمقترحات مع المسؤولين والقادة السياسيين وهي فرصة لم تكن وسائل الاتصال الجماهيري التقليدية لتوفرها لجماهيرها وأصبح المستخدم اليوم فردا فعالا ونشطا في الحقل السياسي بإمكانه أن يثمن وينتقد ويقترح ويناقش أي برنامج أو قرار سياسي من وراء شاشة هاتفه أو حاسوبه، وعليه يمكن عد شبكات التواصل الاجتماعي بمثابة ثورة شعبية أولا لاستقطابها الجماهيري ولسماحها إلى حد كبير بتجاوز الرقابة الفكرية في العالم إلا أن أهميتها ترجع بالأساس إلى ما فتحته من فضاءات جديدة للتواصل وتبادل الصورة والرأي مكنت المتداولين فيها من تجاوز كل الأشكال التقليدية لممارسة الفعل السياسي (أمحمد، 2012، صفحة 88/87/84).

الحديث عن التمكين السياسي الذي صاحب انتشار وسائل الإعلام الرقمية لا يخص الأفراد فقط بل يشمل أيضا التنظيمات السياسية من مؤسسات واتجاهات فكرية ويتجلى ذلك من خلال إتاحته الفرصة للأحزاب والهيئات السياسية الناشئة أو الغير بارزة في المشهد السياسي والتي كانت سابقا تواجه تحديات مختلفة تتعلق أساسا بنقص التمويل لكن مع ظهور الفضاء الأنترنت فإن هذه التكتلات السياسية اتجهت إلى الاستثمار في الفضاء الحر الذي لا يتطلب موارد كبيرة مقارنة بالحملات التمويلية المدفوعة في وسائل الإعلام القديمة، ولعل أبرز تأثيرات الإعلام الرقمي في المعترك السياسي هو إتاحة فرص أكبر للمعارضة السياسية حيث تخلصت هذه الأخيرة من التهميش الذي كانت تعاني منه من قبل وسائل الإعلام التقليدية المعروفة بالموالاة للأنظمة الحاكمة والتي كانت تعزل التيارات المعارضة من الواجهة الإعلامية أو تكتفي بتخصيص حيز ضئيل من الوقت لا يلبي متطلباتها على عكس الفضاء الإلكتروني الذي مكنها من استقطاب الكثير من الأصوات المعارضة إلى صفوفها وأكسبها قاعدة شعبية أوسع وهو ما يعزز من صورة الديمقراطية ويكسبها حلتها المثالية لأن الديمقراطية الحقيقية لا تكون إلا في وجود معارضة قوية وفاعلة بشروط احترام الرأي الآخر والاحتكام لمبدأ المنافسة النزيهة.

لكن تجدر الإشارة أن حرية التعبير و إبداء الرأي التي جاء بها الإعلام الرقمي جلبت معها العديد من المظاهر السلبية مثل استغلال الفضاء المفتوح للدعوة إلى العنف والتطرف السياسي و المساس بالأمن، و كرد فعل على هذه التهديدات قامت العديد من الدول بسن قوانين تنظم عمل المنصات الرقمية و وسائل التواصل الاجتماعي وتجعلها تحت المراقبة المستمرة إلا أن هذه القوانين غير ثابتة وتختلف من مجتمع إلى آخر حسب انفتاحه أو انغلاقه السياسي، كما أن مقاصدها تختلف ففي حين تستعملها الدول الديمقراطية لحماية نفسها و مستخدميها من المحتوى الضار فان الدول الاستبدادية تستغلها كذريعة للسيطرة على الرأي العام وقمع الأصوات المعارضة و تقييد النقد السياسي، وكمثال عن التجربة الجزائرية فان الجزائر تعتبر من الدول التي تكفل حق التعبير وحرية إبداء الرأي حسب ما ينص عليه الدستور الجزائري إلا أن ذلك يتم وفق شروط لحفظ حقوق الأفراد وحماية النظام العام والأمن القومي فقد سن المشرع الجزائري العديد من القوانين في هذا الصدد نذكر منها القانون رقم 20-06- المؤرخ في 28 أفريل 2020 والذي يجرم نشر

أخبار كاذبة أو مغرضة بين الجمهور بأي وسيلة كانت من شأنها المساس بالأمن العمومي أو النظام العام ويعاقب مرتكبو هذا الجرم بالسجن من سنة إلى ثلاث سنوات وبغرامة تتراوح بين 100.000دج إلى 300.000دج (العقوبات، 2020).

2.3 الإعلام الرقمي صوت الأقليات:

لا يمكن الإشارة إلى تأثير الإعلام الرقمي على المشاركة السياسية دون التنويه إلى دور هذه الثورة الرقمية في تمكين الأقليات والفئات المهمشة اجتماعيا من المشاركة في الحياة السياسية على غرار العنصر النسوي وسكان المناطق الريفية المعزولة حيث كانت هذه الفئات معرضة للإقصاء الاجتماعي لظروف مختلفة إلا أن الإعلام الرقمي ساهم في عملية التمكين الاجتماعي وعزز مبدأ المساواة بين جميع الفئات الاجتماعية من دون استثناء، وتعتبر الحركات النسوية من بين أهم الحركات الاجتماعية التي وجدت لنفسها مجالا أكبر للمشاركة في الحياة السياسية والاجتماعية امتد إلى تقلدها مناصب قيادية في هرم السلطة في حين كانت هذه الأدوار في الماضي حكرا على الرجال، حيث سمح لها بتعزيز وجودها وطرح أفكارها والدفاع عنها من بوابة الواقع الافتراضي ، وهناك العديد من الأمثلة التي تبرز نجاح المشاركة السياسية للمرأة بفضل الإعلام الرقمي من بينها مبادرة "نساء جزائريات من أجل التغيير والمساواة" وهي حركة نسوية جزائرية مستقلة تأسست في 2019 وكان الفضل في بروزها لمواقع التواصل الاجتماعي حيث اتخذت منه منبرا للتعبير عن أفكارها والدعوة لمطالبها والتي كان على رأسها المطالب السياسية، حيث طالبت بتمثيل المرأة في مواقع صنع القرار وذلك بتوزيع عادل للمناصب السياسية من قبيل المساواة الاجتماعية خاصة بعد إلغاء نظام الكوطا الذي أعقبه تراجع في التمثيل النسوي في البرلمان من 120 مقعد من أصل 462 سنة 2017، إلى 34 مقعد فقط من إجمالي 407 مقاعد سنة 2021، ولا شك في أن الحملات الرقمية جاءت لتخفف من وطأة هذه الانتكاسة بعد تراجع المكتسبات التي تحققت سابقا، و كان تأثيرها جليا على الساحة السياسية و أكبر مؤشر على ذلك هو تسجيل وجود أربع وزيرات في الحكومة الجديدة يشرفن على قطاعات الثقافة والتضامن والبيئة والعلاقات مع البرلمان حيث لم يسبق للحكومة الجزائرية منذ الاستقلال أن شهدت هذا التمثيل النسوي المعتبر في السلك الوزاري، وعلى الصعيد العربي تعتبر حملة "معاً نصنع الحكومة" في الأردن مثالاً آخر على نجاح المرأة في المشاركة السياسية بواسطة الإعلام الرقمي، حيث تمكنت النسوة من استخدام وسائل الإعلام الرقمية والتقنيات الحديثة للتأثير الفعال في صناعة القرار ودعم المرأة القيادية التي كانت لا تلقى الإجماع خصوصا في المجتمعات العربية بسبب الموروث الثقافي والاجتماعي لتلك المجتمعات التقليدية التي تغلب عليها النزعة الذكورية والتي ترى أن المرأة لا تليق بالقيادة بسبب طبيعتها البيولوجية وقراراتها التي تحتكم إلى العاطفة بدل العقل كما أن دورها يقتصر على الاهتمام بأمور المنزل ورعاية الأبناء، أما عن المسؤولية السياسية فهي ليست من صلاحيتها باعتبارها لا تتمتع بالاستقلالية في اتخاذ القرار وهي دائمة التبعية للرجل (جبار، 2021، صفحة 371).

الديمقراطية الإلكترونية بعد جديد للمشاركة السياسية الرقمية

امتدادا لمفهوم المشاركة السياسية الرقمية ظهر ما يسمى بالديمقراطية الإلكترونية كآلية جديدة تسمح للمواطنين بصنع القرار من خلال الاعتماد على التكنلوجيا الحديثة، وهي لا تقل شيئا عن الديمقراطية التقليدية ولا تختلف عنها في الجوهر والمقصد و إنما جاءت لتعزز منها بعد ثبوت قصورها وعجزها نتيجة فقدان الثقة في مؤسسات الدولة وتنامي ظاهرة العزوف السياسي ويتجلى بعدها السوسيولوجي في كونها أداة تنمي من التفاعل الاجتماعي بين الأفراد والسلطة بهدف تعزيز القيم والسلوكات السياسية الهادفة ومحاربة

الأنماط والنماذج السلبية للفعل السياسي واستدراك الفجوة الاتصالية، وقد عرفها "غارسون" بأنها استخدام الحكومات لتكنلوجيا المعلومات والاتصالات لتحسين كفاءة، مشاركة وجودة المشاركة الديمقراطية، كما عرفها "مانسوتش" بأنها استخدام تكنلوجيا المعلومات والاتصالات لإشراك المواطنين ودعم عملية صنع القرارات وتعزيز الديمقراطية التمثيلية (رمضاني، 2023، صفحة 146) وعليه فإن المشاركة الديمقراطية هي فكرة مستحدثة تسعى لتطوير المشاركة السياسية بالاعتماد على الشبكات الرقمية التي تعمل على تبادل المعلومات بين المواطنين مع بعضهم البعض ومع ممثليهم في السلطة من خلال مجموعة ممارسات في الفضاء الرقمي بهدف تعزيز الأبعاد المختلفة للعملية الديمقراطية (هبال، 2022، صفحة 450).

وفيما يلي سنستعرض أهم صور الديمقراطية الرقمية :

1.4 التصويت الإلكتروني:

يعتبر التصويت من أهم أشكال المشاركة السياسية وأكثرها شيوعا والذي يعد أبرز الدعائم التي تقوم عليها الديمقراطية لأنه يمثل إرادة الشعوب يقول جون جاك روسو في هذا الصدد "لدي الكثير من الأفكار حول حق التصويت ، وأهمها أنه لا يمكن لأحد أن ينتزعه من المواطنين فحق الاقتراع حسبه هو من الحقوق المكفولة التي لا يمكن أن تسلب منه (عبار م.، 2022، صفحة 335).

أما من منظور سوسيولوجي فإن التصويت يدل على فعل أو سلوك عقلاني له غاية أي أنه مرتبط بهدف معين وتتدخل في تركيبته مجموعة من الاعتبارات مثل الانتماء والميول، و من منظور ماكروسوسيولوجي فإن عملية التصويت أعم وأشمل من أن تختزل في الحقل السياسي فقط، حيث يتخذ التصويت عدة أشكال تبعا للسياق الذي يتم فيه مثل التصويت داخل الأسرة أو داخل المؤسسة، وبالرجوع إلى الماضي فإنه قد عرف التصويت في مملكة أثينا عند اليونان وكان يشمل التصويت على القضايا الجدلية وقد اقتصر فقط على الأحرار من الذكور دون العامة، كما عرف في الإسلام باسم الشورى حيث كان "الرسول عليه الصلاة والسلام" يأخذ بمشورة الصحابة في الكثير من المسائل واستمر العمل بمنهاجه حتى بعد مماته في اختيار الخلفاء من بعده وتبنته التنظيمات التقليدية في اختيار أعيان القبائل وحل النزاعات وتقسيم العمل والموارد وصولا إلى المجتمعات الحديثة التي اعتمدته كآلية لاختيار القادة الجدد على جميع المستويات ومع التحولات الرقمية فقد أخذ التصويت نصيبه من التغير ليتبلور في ما يدعى بالتصويت الإلكتروني .

يعد التصويت الإلكتروني شكلا من أشكال المشاركة السياسية الحديثة وهولا يختلف عن التصويت المتعارف عليه إلا في وسائله ونطاق ممارسته، ففي حين يعتمد التصويت العادي على مراكز التصويت وصناديق الاقتراع وغيرها فإن التصويت الرقمي يحتاج للتقنيات التكنلوجية الحديثة المرتبطة بشبكة الأنترنت لتسجيل وإحصاء الأصوات، وقد استحدث هذا النموذج لتسهيل العملية الانتخابية تماشيا مع التطورات التكنلوجية، ومن مميزاته توفير الوقت والجهد المبذول و تخفيض الترتيبات اللوجيستية المتعلقة بالتصميم والتنسيق والطباعة وكذلك حالة التأهب الأمني التي تسبق عملية الانتخاب، بالإضافة إلى حده من عمليات الغش والتزوير فضلا عن الأخطاء البشرية الغير مقصودة وبالتالي ضمانه لنزاهة وشفافية أكبر، كما يتيح للمترشحين و الناخبين الاطلاع على نتائج الانتخابات بصفة مباشرة دون انتظار البيانات الحكومية و يسمح هذا النظام بتحليل إحصائي دقيق حيث يسهل دراسة متغيراته مثل مشاركة الشباب أو الفئة العمرية الأكثر انتخابا أو المناطق المشاركة بنسب أعلى من أخرى وهذه البيانات تشكل مادة خام للباحثين في المجالات الأكاديمية حيث تساهم في تحصيل إحصائي دقيق للظاهرة الانتخابية وأهم مميزاته أنه يوسع من نطاق المشاركة

السياسية حيث يمكن للسكان الذين يقطنون بعيدا أو الأفراد الذين لا يمكنهم الانتخاب لأسباب مختلفة كالمرضى أو العمال أو المغتربين الإدلاء بصوتهم دون عناء التنقل.

لم تظهر الحاجة لمثل هذا النموذج كبديل للتصويت التقليدي إلا بعد انتشار فيروس كورونا حيث تسببت جائحة كوفيد-19 في تأجيل الانتخابات في العديد من الدول مثل الانتخابات الرئاسية في بوليفيا و الانتخابات البرلمانية في إيران وتأجيل التصويت على تعديل الدستور في روسيا (عبار م.، 2022، صفحة 334)رغم أن التصويت الإلكتروني ظهر قبل ذلك في العديد من الدول و تعد إستونيا من الدول السباقة لاستخدام المكاسب التكنلوجية في تفعيل المشاركة السياسية من خلال آلية التصويت الإلكتروني ففي مطلع سنة 2001 بدأت أولى المناقشات حول جدوى عملية التصويت الإلكتروني و بعدها بسنة تم وضع البنود القانونية التي تنظم العملية و خلال عام 2003 بدأت اللجنة الانتخابية الوطنية في مشروع التصويت الإلكتروني ليدخل حيز التنفيذ في سنة 2005 خلال الانتخابات المحلية في البلاد، كما تعد البرازيل من الدول الرائدة في استعمال هذا النموذج حيث تم إقراره في الانتخابات البلدية و المحلية سنة 1996 و بدأ العمل به في الانتخابات العامة سنة 2002 وللترويج له وخلق المزيد من الثقة حوله تم عقد مسابقة لاختراق النظام في سنة 2009 و بعد سنوات نال النظام ما يكفي من ثقة المواطنين ليتم بعدها التخلي تدريجيا عن الإثبات الورقي الذي اشتمل عليه النظام في البداية وتم إلغاؤه بعدها باعتباره زائدا عن الحاجة (رمضاني، 2023، صفحة 162/161)، غير أن التصويت الإلكتروني لايزال على المستوى التنظيري باعتباره لا يلقى الإجماع في كثير من الدول لأنه يواجه الكثير من المطبات والعراقيل السوسيوثقافية فهو يقلص من نسب المشاركة ذلك أن اعتماده يقلل من دلالة ورمزية الانتخابات كعرف اجتماعي ويجعلها تبدو وكأنها حدث عادي لأنه يفقد الشعور بأهميتها داخل نفوس المواطنين ويجردها من الطقوس التقليدية التي جرت عليها العادة في ممارستها خصوصا في ضل التفاوت الرقمي من حيث امتلاك التقنية ودرجة الإتقان وبالتالي فهو لا يراعي المساواة والعدالة الاجتماعية ذلك أن الناخبين لا يتوفرون جميعهم على الوسائل التقنية لممارسة حقهم الانتخابي في شكله الحديث كما أن اختلاف مستوياتهم العلمية وقدراتهم التقنية في مجال استعمال التكنلوجيات الحديثة قد يؤدي إلى إقصاء فئات معتبرة من ممارسة حقها المشروع، زيادة على ذلك فإن التصويت الرقمي قد يخلق أزمة ثقة بين المواطنين والهيئة الحاكمة خاصة في الدول النامية التي لا تحظى مؤسساتها الحكومية بقدر عال من الثقة ما يجعل المواطنين يخشون عملية التزوير باعتبار أن عملية الفرز و عد الأصوات لا تكون مرئية، لذلك اعتبر الاتحاد الأوروبي التصويت الإلكتروني أكثر ملائمة للدول التي بها مستويات عالية من الثقة في الإدارة الانتخابية ما يؤهلها لدخول مرحلة التسيير الافتراضي والمنافسة الموازية للعالم الحقيقي، ففي إستونيا مثلا والتي استحدثت نظام التصويت الرقمي عام 2005 حظي المشروع بثقة واسعة باعتبار أن إستونيا بلد خال من الصراعات وتتمتع مؤسساتها بقدر كبير من الثقة الشعبية وهو ما ساهم في نجاح التجربة، أما في الجزائر و رغم الجهود الحكومية التي تسعى إلى رقمنة القطاعات و مواكبة التحولات الرقمية فان هذا المشروع يبقى بعيدا عن التجسيد في الوقت الحاضر ولتحقيقه يجب توفر مجموعة من الشروط على رأسها وجود إرادة حقيقية من السلطة لتبني هذا النموذج وذلك بتسخير جميع الإمكانات المادية و البشرية و تحقيق الإجماع حوله من قبل الفئات الفاعلة في الحقل السياسي بالإضافة إلى نشر الحملات التوعوية من خلال الملتقيات و التظاهرات واستغلال وسائل الإعلام الحديثة في الترويج له لإقناع الناخبين بالإقبال عليه، مع مراعاة التبني التدريجي للمشروع من خلال استعماله لاعتبارات أخرى غير الانتخاب كمرحلة تجربة و قياس مدى فاعليته و مدى تجاوب الأفراد معه.

2.4 الانخراط الإلكتروني والحملات الانتخابية الرقمية:

انطلاقا من كون الاتصال جزءا لا يتجزأ من التنظيمات فإن الأحزاب السياسية قد تبنت التحولات الرقمية كأحد الاستراتيجيات الاتصالية المستحدثة في إطار الهيكلة الحديثة الرامية لعصرنة المؤسسات السياسية سعيا منها لتحسين الأداء و تعزيز التواصل مع الأفراد وكذا توسيع بنائها الاجتماعي، ويتجلى الدور البارز للإعلام الرقمي في مساعدته للأحزاب السياسية على توسيع قاعدتها الشعبية وزيادة نسب المنخرطين ضمن صفوفها من خلال إتاحة الفرصة للأفراد بالتسجيل عبر شبكة الأنترنت بدلا من الطرق التقليدية التي تفرض التنقل وتحضير الملف المتضمن ملء الاستمارات الورقية، في حين أن العضوية الإلكترونية لا تتطلب سوى الدخول إلى موقع الحزب أو صفحته الرسمية على مواقع التواصل وغالبا ما يعرض الحزب استمارة العضوية عبر هذه المواقع وما على الراغبين في العضوية سوى ملء هذه الاستمارة وإرسالها مع وضع الحزب لبعض الشروط و البنود التي تحدد أهلية الفرد في الانخراط ضمن صفوفه ويقوم الحزب بدوره بمراسلة طالب الانضمام ليخبره بقبول انضمامه إلى الحزب من عدمه بعد دراسة ملفه، ويمكن للأشخاص المنظمين للحزب بعد ذلك مناقشة أفكارهم مع بقية الأعضاء وتقديم الاقتراحات و الحلول و حتى حضور الندوات والمؤتمرات عن بعد من خلال شبكة الأنترنت (بلمولاي، 2017، صفحة 08)، وأهم ما يميز الانضمام الرقمي للأحزاب هو سهولة الانخراط وتخفيف الأعباء، وقد شهدت الأحزاب زيادة في نسبة الإقبال على العضوية الحزبية مقارنة بالماضي، إذ أن التحولات الرقمية سمحت للأحزاب السياسية بالانفتاح أكثر على الجماهير، كما ساهمت في تسهيل عملها وإدارة قواعد بياناتها بشكل سلس وأكثر فاعلية بما يصب في مصلحة الحزب.

وقد عرفت الأحزاب السياسية في الدول المتقدمة تغيرا ملحوظا في أساليب الانخراط والتواصل مع الأعضاء فهي تتواصل مع قاعدتها الشعبية وتروج لأفكارها ومبادئها من خلال وسائل الإعلام الحديثة، إلا أن الأمر لا ينطبق على الأحزاب السياسية في الدول النامية حيث مازالت بعيدة عن الاحترافية الرقمية فهي لم ترتقى بعد إلى النشاط الحزبي الإلكتروني وهذا يعود إلى ضعف قدراتها المادية وغياب استراتيجية اتصالية وإعلامية واضحة (فعفاع، 2016، صفحة 101).

كما غيرت الثورة الرقمية من شكل الحملات الانتخابية وأعطتها زخما إعلاميا أكبر حيث اتجهت الأحزاب إلى الترويج لحملتها الانتخابية ودعم مرشحيها من خلال مواقع التواصل الاجتماعي بالموازاة مع عملها الدعائي الميداني وأصبحت تستثمر في الفضاء الافتراضي للوصول إلى أكبر عدد من الجمهور من أجل كسب التأييد لأن الحضور الجماهيري داخل القاعات على شساعة حجمها يضل محدودا مقارنة بالعدد الهائل من مستخدمي مواقع التواصل الاجتماعي الغير قابل للحصر ومع تزايد التفاعل مع الحملة الانتخابية واشتعال النقاش والحوار حولها فإن الجمهور المتلقي سيكبر أكثر مثل تراكمية كرة الثلج.

ولا يختلف الحال مع المترشحين الأحرار في الاستفادة من الوسائل الإعلامية الحديثة حيث أصبحت ضرورة تفرضها العولمة والتطورات الراهنة لأنها تعزز الحوار الديمقراطي وتقرب الأفراد أكثر من المرشحين، وبالعودة إلى بداية ظهور الحملات الإلكترونية "نجد أن الولايات المتحدة الأمريكية كانت السباقة لاستعمال هذا النموذج منذ سنة 2004 باعتبارها من الدول الرائدة في مجال تكنولوجيات الإعلام والاتصال، فضلا عن طبيعة الفرد الأمريكي الذي يتقن استخدام التكنولوجيات الاتصالية حيث تشير الدراسة التي أجراها مركز "بيو ريسيرش" بعد الانتخابات الرئاسية الأمريكية لسنة 2004 أن من تابعو الانتخابات على شبكة الأنترنت من الأمريكيين بلغ 29بالمئة بعد أن كانت 14بالمئة فقط في سنة 2000 أي ما يعادل 50مليون أمريكي اتجهوا إلى الأنترنت للاطلاع على نتائج الانتخابات يوميا حيث تجاوز العدد الذي سجل سنة 2000 ب27مليون وكانت النتائج الإيجابية التي حققها "هاوارد دين" من استخدامه للأنترنت في حملته الانتخابية من أجل الفوز بترشح الحزب الديمقراطي حافزا لبقية السياسيين في أمريكا وخارجها

لتبني التجربة مستقبلا (بوصبيع، 2016، صفحة 04)، أما في الجزائر وبالرجوع إلى كرونولوجيا الحملات الانتخابية والتي نستهلها من الانتخابات التشريعية لسنة 2007 و قد تم اختيار هذه الحقبة تحديدا لأن الاتصال السياسي عبر الشبكة العنكبوتية أصبح قاعدة في العديد من الدول الغربية وبالرغم من ذلك فقد عرفت تشريعيات الجزائر 2007 غياب شبه كلي لاعتماد الأنترنت في الترويج للحملات الانتخابية أما عن الانتخابات الرئاسية في 2009 فيمكن القول أن الاعتماد عليها كان محدودا حيث اقتصر على تصميم مواقع للمرشحين تحمل شعارات كل واحد منهم، و تعد الانتخابات الرئاسية في 2014 الانطلاقة الفعلية في استخدام الأنترنت ضمنن الحملات الانتخابية و ما ساعد على ذلك هو ظهور وسائل التواصل الاجتماعي خاصة فيسبوك و يوتيوب، ومن ضمن الصفحات الناشطة آنذاك صفحة المترشح أحمد بن بيتور و صفحة المترشح علي بن فليس التي ضمت 48ألف معجب حسب تصريحات مستشاره سهيل قسوم (بوصبيع، 2016، صفحة 07/06)، وفي تشريعيات 2017 تم توظيف شبكات التواصل بشكل أكبر ومن ضمن الصفحات البارزة كانت صفحة المترشحة نعيمة صالحي الأمينة العامة لحزب العدالة و البيان و صفحة عبد الرزاق مقري رئيس حركة حمس كما تم اعتماد خاصية الترويج المدفوع لصفحات المترشحين لأول مرة لاستهداف أكبر قدر من الجمهور ومع ذلك فان الحملات الانتخابية وقتها بقي تأثيرها محدودا لأنها اصطدمت بنداء المقاطعة الذي قاده مجموعة مؤثرين على مواقع التواصل، لنصل إلى انتخابات 2019 والتي تلت فترة الحراك الشعبي و قد عرفت هي الأخرى ظهورا بارزا للمترشحين الرئاسيين من بوابة مواقع التواصل و ما ميزها هو ظهور صفحتان بالعلامة التوثيقية لكل من المترشحين عبد المجيد تبون و علي بن فليس أما من حيث عدد المشتركين فقد احتلت صفحة علي بن فليس الريادة بمجموع 1.1 مليون مشترك بينما تراوحت بقية الصفحات بين 100ألف و 300ألف مشترك (بومخيلة، 2021، صفحة 383/382/381)، في حين شهدت الانتخابات الرئاسية لسنة 2024 دخول منصات أخرى غمار المنافسة غير فيسبوك و يوتيوب مثل إنستغرام و تيكتوك و بدرجة أقل منصة إكس.

إن ما يمكن ملاحظته من خلال هذه القراءة هو توسع نطاق الحملات الانتخابية في كل مرة يقابله ارتفاع عدد المشتركين في الصفحات الخاصة بالمرشحين السياسيين من انتخابات لأخرى وهو مؤشر على اهتمام الجمهور الجزائري بالوسائل الرقمية الحديثة لتشكيل آرائه و اتجاهاته السياسية و التقرب أكثر من النخب السياسية خصوصا من فئة الشباب باعتبار أن المجتمع الجزائري مجتمع فتي وتحرص هذه الشريحة الاجتماعية على مواكبة التطورات التكنلوجية والاعتماد عليها في استقاء الأخبار و المعلومات و تبني المواقف السياسية و هو ما يعزز فرضية تفعيل وسائل الإعلام الجديد للمشاركة السياسية بمختلف صورها.

خاتمة:

في الختام يتضح لنا جليا أن الإعلام الرقمي قد أحدث تحولا جذريا في طبيعة المشاركة السياسية فانفتاح الأفراد على الوسائط الإعلامية الجديدة ساهم في تنمية وعيهم السياسي كما وفر لهم فرصة التفاعل والنقاش و حرية إبداء الرأي وأصبح الفضاء الحر مجالا للحوار والاتصال السياسي تسقط فيه جميع الاعتبارات ويتساوى فيه الجميع كمتفاعلين رقميين وهو ما يعد مكسبا ديمقراطيا لم يسبق وأن أتيح مع وسائل الإعلام التقليدية، وفي ضوء هذه المتغيرات الجديدة سارعت الدول لتبني أطر جديدة لممارسة الديمقراطية في ظل وجود بيئة خصبة تساعد على ذلك فظهر ما يسمى بالديمقراطية الإلكترونية والتي بالرغم من حداثة عهدها فإنها قد أثبتت مقدرتها على التغيير ومعالجة أوجه القصور في الديمقراطية التقليدية.

لكن وبالرغم من الأشواط التي قطعتها المشاركة السياسية في خضم الثورة الإعلامية إلا أنها مازالت تواجه العديد من التحديات والعراقيل في سبيل تحقيق التنمية السياسية، وكغيرها من الدول فقد عرفت الجزائر في السنوات الأخيرة تذبذبا في نسب المشاركة السياسية ولعل أكبر مؤشر على ذلك هو الإقبال المحتشم على الانتخابات و استفحال أزمة المقاطعة السياسية، وكحلول و توصيات ذات صلة بالموضوع فان الجزائر على غرار بقية الدول التي تعاني من هذه الظاهرة مطالبة بإحداث تغيير جذري لمواجهة هذه الظاهرة انطلاقا من الإعلام الرقمي و ذلك بتوفير بنية تحتية رقمية قوية لمواكبة التطورات التكنلوجية الراهنة والاستثمار فيها لتطوير العملية السياسية وذلك من خلال العمل على رفع الوعي السياسي للأفراد و توعيتهم بالمسؤولية الاجتماعية المنوطة بهم اتجاه مجتمعهم من خلال مشاركتهم السياسية، تشجيع التواصل السياسي بين الأفراد و المسؤولين السياسيين من خلال المنصات الرقمية و العمل على إعادة بعث الثقة المهزوزة بين المواطنين والنخب السياسية المتمخضة عن عجز بعض المترشحين على تجسيد برامجهم الانتخابية المسطرة، تفعيل المشاركة التفاعلية لقياس الرأي العام حول القضايا الراهنة من خلال الاستطلاعات والاستفتاءات الرقمية، تشجيع التشاركية الرقمية لإضفاء طابع النزاهة و الشفافية مثل استحداث البرلمان الإلكتروني المفتوح الذي يتيح للأفراد متابعة الجلسات بشكل مباشر و الوصول إلى وثائق البرلمان و التفاعل مع النواب مثل ما يتم العمل به في البرلمان الألماني ، تشريع قوانين مرنة تضمن حرية التعبير و إبداء الرأي في المسائل السياسية دون المساس بالأمن العام، تطوير أنظمة الحماية لمواجهة تهديدات الخصوصية وبيانات المواطنين أثناء مشاركتهم الرقمية، تمكين الفئات المهمشة عن طريق إدراج الأقليات في العملية السياسية الرقمية من خلال توزيع عادل لتدفق الأنترنت بين المناطق الحضرية والريفية مع مراعات كبار السن والفئات الأمية قبل تبني آليات المشاركة السياسية الرقمية.

المصادر والمراجع:

poulet, p. (2011). *la fin des journaux et lavenir des informations.* paris- france: edition galimard.

العيد بوعافية ،حاج بلقاسم. (15 12, 2021). معوقات المشاركة السياسية للمرأة في الجزائر و آليات الحد منها. *مجلة المعيار*، صفحة 919.

بدر الدين بلمولاي. (01 06, 2017). دور الإعلام البجديد في التنشئة و الممارسة السياسية . *مجلة الباحث في العلوم الإنسانية والاجتماعية* .

خالد بوخيلة. (25 10, 2021). واقع الحملات الانتخابية في فضاء التواصل الاجتماعي –دراسة حالة الجزائر–. *المجلة الجزائرية للأبحاث و الدراسات* ، صفحة 383/382/381.

رقية مقدم. (01 01, 2019). دور الإعلام الجديد في تفعيل المشاركة السياسية . *الحوار الثقافي* ، صفحة 85.

سلامي اسعيداني، ليلى فقيري. (30 06, 2020). العنف الرمزي لتكنلوجيا الإعلام والاتصال من منظور عالم الاجتماع بيار بورديو . *المجلة الجزائرية لبحوث الإعلام و الرأي العام* ، صفحة 62.

سليم العايب. (20 12, 2013). الفصل الخامس المشاركة السياسية. *مجلة دراسات في علم إجتماع المنظمات*، صفحة 101.

عائشة بوصبيع. (15 09, 2016). الحملات الانتخابية الإلكترونية كفضاء جديد لممارسة الديمقراطية في الجزائر. *مجلة الحوار الثقافي*، صفحة 04.

عائشة بوصبيع. (05 09, 2016). الحملات الانتخابية الإلكترونية كفضاء جديد لممارسة الديمقراطية في الجزائر. *الحوار الثقافي*، صفحة 07/06.

عباس مصطفى صادق. (2008). *الإعلام الجديد: المفاهيم و الوسائل و التطبيقات* . بيروت: دار الشروق للنشر والتوزيع.

عبد الجبار جبار. (31 12, 2021). إشكالية المشاركة السياسية للمرأة الجزائرية بين الوصم الاجتماعي و متطلبات التمكين السياسي للمرأة . *مجلة التواصل* ، صفحة 371.

عبد الحميد محمد. (2009). *الإعلام البديل* . القاهرة : عالم الكتب.

عبد العالي هبال. (31 01, 2022). الديمقراطية الإلكترونية المفهوم الآليات و التحديات دروس مستخلصة من تجارب دولية . *مجلة الباحث للدراسات الأكاديمية* ، صفحة 450.

عبد القادر قندوز ، الحاج مبطوش. (30 09, 2022). واقع المشاركة السياسية وتحديات تفعيلها. *مجلة الرائد في الدراسات السياسية*، صفحة 83.

عمر أوسامة. (06 01, 2022). وسائل الإعلام التقليدية و المساحات الإفتراضية الجديدة : من يقود عملية بناء الأجندة. *مجلة الدراسات والبحوث الاجتماعية*، صفحة 403.

فتيحة كيحل. (2012/2011). الإعلام الجديد و نشر الوعي البيئي. الجزائر: كلية العلوم الانسانيو و الاجتماعية –جامعة الحاج لخضر باتنة.

قانون العقوبات. (28 04, 2020). قانون 20-06.

مالكي أمحمد. (2012). *الإنفجار العربي الكبير: في الأبعاد الثقافية والسياسية*. بيروت: المركز العربي للأبحاث والدراسات.

محمد أمين المستاري/عمر عبار. (27 12, 2022). التصويت الإلكتروني و فرص تطبيقه في الجزائر. *مجلة القانون العام الجزائري و المقارن*، صفحة 334.

محمد أمين المستاري، عمر عبار. (27 12, 2022). التصويت الإلكتروني و فرص تطبيقه في الجزائر . *مجلة القانون العام الجزائري و المقارن* ، صفحة 335.

مسيكة رمضاني. (15 06, 2023). التصويت الإلكتروني نحو مسار جديد لتكريس المشاركة السياسية في ضل التكنلوجيا الرقمية. *مجلة الباحث للدراسات الأكاديمية*، صفحة 163.

نورة خيري. (13 01, 2018). الإعلام الإلكتروني وسائل إعلامية متنوعة و مخاطر متعددة . *المعيار*، صفحة 381.

ياسين فعفاع. (05 06, 2016). الإعلام السياسي أي علاقة بين بين الإعلام والأحزاب السياسية في الجزائر . *مجلة الرواق*، صفحة 101.

يوسف بن حديد، أعمر يوسفي. (15 03, 2017). توظيف الشبكات الاجتماعية لدعم الديمقراطية التمثيلية. *المجلة الجزائرية للعلوم الإنسانية والاجتماعية*، صفحة 50.

References :

al-‘Īd bw‘āfyh, Ḥājj Balqāsim. (15 12, 2021). Mu‘awwiqāt al-mushārakah al-siyāsīyah lil-mar’ah fī al-Jazā’ir wa ālīyāt al-ḥadd minhā. Majallat al-Mi‘yār, ṣafḥah 919.

Badr al-Dīn blmwlāy. (01 06, 2017). Dawr al-I‘lām albjdyd fī al-tanshi’ah wa al-mumārasah al-siyāsīyah. Majallat al-bāḥith fī al-‘Ulūm al’nsāānyh wa-al-Ijtimā‘īyah.

Khālid bwmkhylh. (25 10, 2021). wāqi‘ al-ḥamalāt al-intikhābīyah fī faḍā’ al-tawāṣul al-ijtimā‘ī-drāsh ḥālat aljzā’r-. al-Majallah al-Jazā’irīyah lil-Abḥāth wa al-Dirāsāt, ṣafḥah 381/382/383.

Ruqayyah muqaddam. (01 01, 2019). Dawr al-I‘lām al-jadīd fī Taf‘īl al-mushārakah al-siyāsīyah. al-Ḥiwār al-Thaqāfī, ṣafḥah 85.

Salīm al‘āyb. (20 12, 2013). al-faṣl al-khāmis al-mushārakah al-siyāsīyah. Majallat Dirāsāt fī ‘ilm ijtimā‘ al-munaẓẓamāt, ṣafḥah 101.

‘Ā’ishah bwṣby‘. (15 09, 2016). al-ḥamalāt al-intikhābīyah al-iliktrūnīyah kfḍā’ jadīd li-mumārasat al-Dīmuqrāṭīyah fī al-Jazā’ir. Majallat al-Ḥiwār al-Thaqāfī, ṣafḥah 24.

Ā’ishah bwṣby‘. (05 09, 2016). al-ḥamalāt al-intikhābīyah al-iliktrūnīyah kfḍā’ jadīd li-mumārasat al-Dīmuqrāṭīyah fī al-Jazā’ir. al-Ḥiwār al-Thaqāfī, ṣafḥah 06/07.

‘Abbās Muṣṭafá Ṣādiq. (2008). al-I‘lām al-jadīd : al-mafāhīm wa al-wasā’il wa al-taṭbīqāt. Bayrūt : Dār al-Shurūq lil-Nashr wa-al-Tawzī‘.

‘Abd al-Jabbār Jabbār. (31 12, 2021). Ishkālīyat al-mushārakah al-siyāsīyah lil-mar’ah al-Jazā’irīyah bayna alwṣm al-ijtimā‘ī wa Mutaṭallabāt al-tamkīn al-siyāsī lil-mar’ah. Majallat al-tawāṣul, ṣafḥah 371.

‘Abd al-Ḥamīd Muḥammad. (2009). al-I‘lām al-Badīl. al-Qāhirah : ‘Ālam al-Kutub.

‘Abd al-Ḥamīd Muḥammad. (2009). al-I‘lām al-Badīl. al-Qāhirah : ‘Ālam al-Kutub.

‘Abd al-‘Ālī hbāl. (31 01, 2022). al-Dīmuqrāṭīyah al-iliktrūnīyah al-mafhūm al-ālīyāt wa al-taḥaddiyāt Durūs mustakhlaṣah min tajārib dawlīyah. Majallat al-bāḥith lil-Dirāsāt al-Akādīmīyah, ṣafḥah 450.

Abd al-Qādir Qandūz, al-Ḥājj mbṭwsh. (30 09, 2022). wāqi‘ al-mushārakah al-siyāsīyah wa-taḥaddiyāt tf‘ylhā. Majallat al-Rā’id fī al-Dirāsāt al-siyāsīyah, ṣafḥah 83.

‘Umar awsāmh. (06 01, 2022). wasā’il al-I‘lām al-taqlīdīyah wa al-masāḥāt al-iftirāḍīyah al-Jadīdah : min yaqūdu ‘amalīyat binā’ al-ajindah. Majallat al-Dirāsāt wa-al-Buḥūth al-ijtimā‘īyah, ṣafḥah 403.

Fatīḥah Kayḥal. (2011/2012). al-I‘lām al-jadīd wa Nashr al-Wa‘y al-bī’ī. al-Jazā’ir : Kullīyat al-‘Ulūm alānsānyw wa al-ijtimā‘īyah-jām‘h al-Ḥājj Lakhḍar Bātnah.

Qānūn al-‘uqūbāt. (28 24, 2020). Qānūn 20-06.

Yāsīn f‘fā‘. (05 06, 2016). al-I‘lām al-siyāsī Ayy ‘alāqat bayna bayna al-I‘lām wa-al-aḥzāb al-siyāsīyah fī al-Jazā’ir. Majallat al-Riwāq, ṣafḥah 101.

Yūsuf ibn Ḥadīd, A‘mar Yūsufī. (15 03, 2017). Tawẓīf al-Shabakāt al-ijtimā‘īyah li-Da‘m al-Dīmuqrāṭīyah al-tamthīlīyah. al-Majallah al-Jazā’irīyah lil-‘Ulūm al-Insānīyah wa-al-Ijtimā‘īyah, ṣafḥah 50.